اللاجئون والمهاجرون العراقيون في الأردن.. قصص أخرى من المعاناة واللاإستقرار

ميخائيل بنيامين

الأردن هي احدى الدول المجاورة للعراق، وهي المحطة الأخرى للنازحين العراقيين الهاربين من سوء الأحوال في بلدهم الأم، الغالبية منهم نزحوا إليها وما يزال الكثير منهم يتخذها محطة يسعى للانتقال منها إلى بلد ثالث بعد رحلة طويلة قد تمتد لسنوات وقصص لا تنتهي تتحدث عن أسباب الهروب وأنواع التقديمات والاستمارات والمقابلات، وذكر السفارات وأسماء الدول الغربية هي السمة الغالبة في معظم أحاديث هؤلاء الباحثين عن مستقبلهم المجهول.

خلال تواجدنا هناك لعدة أيام انتهزنا الفرصة للقاء مجموعة من بين هؤلاء من الجالية الكلدواشورية السريانية.

السيد سلام داود من سكنة بغداد، ترك الوطن منذ ١٩٩٥، كان يعمل موظفا في مصرف الرافدين، أكمل الخدمة العسكرية ووجد أن العمر قد مضى وهو لا يرى أي مستقبل أمامه.. وقد وصل الأردن هادفا الهجرة إلى كندا، ومن حينها بدأ التقديم إلى كندا وأستراليا وعن طريق الأمم المتحدة لكن الجواب دائما كان الرفض.

يقول: بالتأكيد لسنا مرتاحين للوضع الذي نحن فيه، حيث لا ضمان لنا ولا تأمين ولا نملك حتى الإقامة. ففي حال القي القبض علينا سيتم ابعادنا على الفور. ويضيف: اليوم وبعد كل هذه السنوات نلاقي مشكلة أخرى هي إن ولدنا الوحيد حال قدومنا كان طفلا وقد تم تسجيله في المدرسة وهو الآن في الصف ١١ "الخامس العلمي" ودوما كان من الأوائل، والمشكلة إن هناك قرار بألا يسمح للطالب العراقي بمواصلة دوامه دون الحصول على الإقامة، وما نزال بانتظار ما ستؤول إليه الأمور.. غير إن هناك إشكالية أخرى وهي تتعلق بتوفر المقاعد إذا تجاوزنا المشكلة السابقة.. يضاف إليها مسألة الأقساط الواجب توفيرها والبالغة ١٦٠٠ دينار أردني للسنة الواحدة، وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى أوضاعنا هنا حيث ليس لدينا أعمال ثابتة، غير المساعدات التي نتلقاها من الكنيسة الإنجيلية.. لا سيما إذا تعرض الواحد منا لحالة طارئة فسيكون في موقف لا يحسد عليه، كما كان حالنا خلال هذه الأيام إذ اضطرت زوجتي لأجراء عملية في فقرات ظهرها، فكلفت العملية "٢٣٠٠" دينارا أردنيا "تساوي تقريبا ٣٣٠٠ دولارا" من غير الأدوية الغالية جدا وغيرها من المراجعات، ولو لا مساعدة الكثير من الأصدقاء في الخارج لكان وضعنا قد صعب جدا. ورغم هذا كله تؤكد عائلة السيد سلام بأنها لا تفكر في العودة طالما تركنا خلفنا كل شيء ونحن لا نملك هناك أي شيء.. يضاف إلى ذلك: إن ولدنا قد تعود على وضع يصعب تغييره.

السيد عوديشو سادة وصل عمان قادما من بغداد مع زوجته وابنته قبل ٤ أيام فقط، وهم الآن يسكنون عند ابنتهم الأكبر مارلين الموجودة هنا منذ ٢٠٠١، وقد قدموا الى عمان لأكثر من مرة، اولها كانت في ١٩٩٤، وقدموا طلبا للجوء الى كندا وكانت النتيجة الرفض، وبعد أن بقوا في عمان لمدة عام عادوا الى العراق، وهذه المرة لا يفكرون بالعودة كونهم غير مقتنعين باستقرار الأوضاع في بغداد.

الفتاة الصغرى، خريجة إعدادية التجارة ترى أمامها كل شيء غير واضح وهي يائسة من مستقبلها، أما الوالد الطاعن في السن فيقول إنني هنا وباللغة الأم "تليا ون بنخيري" أي وكأنه معلق من انفه، لأنه في بغداد مع كل الظروف كان يجد فسحة للخروج والتقاء أصدقائه في الكازينو وحتى انه كان يجد من يعينه على عبور الشارع مع كل يوم جديد ولقاء جديد مع الأصدقاء، بينما يصعب عليه صعود ونزول جبل المنطقة التي يسكنها وهو حال كل عمان الموزعة بين مجموعة جبال، وتختلف معه زوجته بعدم جدوى العودة طالما لا أمل لهم.. وهم سيعتمدون على ما تتقاضاه مارلين وعلى المساعدات التي ستصلهم من ابنهم في الخارج.

الانسة سميرة ايليا، غادرت بغداد منذ العام ٢٠٠٠، بعد ان رأت ان لا هدف ولا أمل لها، وأحست برتابة الحياة. بعد أن عاد شقيقها الى العراق وكان قد رافقها الى الاردن كمحرم، قدم شقيقها الاخر وبقي في عمان لفترة ثم غادرها الى تركيا ومنها الى اليونان غير ان رحلته انتهت باعادته الى شمال الوطن. سميرة الان تعيش لوحدها في شقة متواضعة تدفع لها "٨٠" دينارا اردنيا، وقد تقدمت الى السفارة الاسترالية بطلب الهجرة غير ان طلبها رفض، وهي في الاردن أيضا تحس ان حياتها رتيبة ولا شيء فيها من الامل والابداع.. وقد يكون الفرق انها في بغداد لا تتمكن حتى الخروج من البيت لسوء الامن والمضايقات بينما تملك هذه الحرية هنا.. وهي تقول: انها قد تفكر في العودة الى العراق فيما لو استقرت الأوضاع، وحين سألناها عن رأيها بامكانية الاستقرار من عدمها؟، ردت: لم لا.. فها هي الحرب قد توقفت في لبنان "تضحك"، فلماذا لا يحدث ذلك في العراق؟.

من بين الاشكاليات التي يواجهها المهاجرون او النازحون الى عمان هي الحصول على الاقامة، فقلة منهم من يحصل على الاقامة السنوية فيمنح له تصريح يتيح له العمل، وبغيره فقد يستغل وقد لا يدفع له، ويصادف ان يقال له بعد فترة عمل "يعطيك العافية"، غير ان هذا النوع من العافية يعني من غير المقابل النقدي، فالبداية دائما تكون مع منحهم اسبوعين وبعد اجراء الفحص ودفع "٢٠" دينارا اردنيا قد يمنح اللاجئ "٣" أشهر اقامة، بعدها عليه تجديدها كل فترة واذا لم يفعل سيتم ابعاده أو ان يدفع غرامات هي "١,٥" دينار لكل يوم، والكثير منهم يضطر للخروج الى بلد اخر والعودة ثانية ليتسنى له تجديد الاقامة. والمشكلة الاخرى قد تكون الرفض المتكرر من لدن معظم السفارات لطلباتهم وتأخرهم في الحصول على موافقات الهجرة الى بلد اخر، بينما يبقون لاجئين لا هدف محدد لهم، اما التفكير في العودة فرغم الرغبة الشديدة لذلك فهي تلاقي صعوبات جمة، فلا الوضع الامني يبدو عليه التحسن، كما ان معظمهم قد باع ما كان يملك ولم يترك وراءه شيئا.

وحول فكرة الانتقال الى المناطق الشمالية في سهل نينوى ومنطقة كردستان، فقد ذكر الكثير ان مشاكل فرص العمل وصعوبة الإيجارات ومشاكل اخرى تجعلهم يستبعدون الفكرة ومن بينهم من يرى ان تعوده على الحياة في بغداد يستصعب التعود على الحياة في مناطق غيرها فيفضل الخروج.. واخرون يرون ان نظرة الحياة في احدى الدول الاوربية وغيرها تبقى مسيطرة ويبقى لديه دائما امل بالقبول طالما تبقى اوضاع الوطن غير مستقرة.

البطاقة التموينية بين إبقائها وإلغائها: إنعكاسات على صناعة الرغيف في العراق

عن صحيفة الحياة

كلما سرت أنباء عن عزم الدولة ترك العمل ببرنامج توزيع الغذاء الشهري المجاني الحالي المعروف بالبطاقة التموينية، سادت مخاوف في أوساط صناعة الحبوب في العراق، من معامل منتجة أو ملاكات حكومية مشرفة.

فبموجب نظام البطاقة التموينية، توزع وزارة التجارة في العراق دقيق القمح بأسعار رمزية على العائلات بمعدل تسعة كيلو غرامات شهريا للفرد الواحد من السكان المقيمين من عمر سنة واحدة وما فوق، مع مواد غذائية اخرى تشمل الرز والبقول والشاي والسكر ومواد التنظيف بمقادير مختلفة للفرد الواحد، تتناسب وأهمية المادة في ميزان الاستهلاك الفردي والأسري. وتوزع هذه المواد عبر شبكة تضم حوالي ١٨,٦ ألف وكيل توزيع في القطاع الخاص من أصحاب البقالات والدكاكين، منهم حوالي ٥,٤ ألف وكيل في بغداد.

آلية عمل مطاحن القطاع الخاص

ينتج الدقيق حوالي ١٧٥ مطحنة في القطاع الخاص مع خمس مطاحن حكومية. وتعمل هذه المطاحن بصيغة التعاقد مع الدولة، فتجهز الدولة المطحنة بالحبوب بحسب طاقة الطحن الفعلية لها، مقابل تسليم المطحنة كمية طحين تساوي ٨٠ في المئة من وزن الحنطة المجهزة اليها، موضبة بأكياس تحمل اسم المطحنة وعنوانها ويحتوي الواحد منها على ٥٠ كيلو غراما وتدفع الدولة الى صاحب المطحنة أجور طحن وتعبئة بقيمة ١٠ دولارات للطن الواحد من حب الحنطة. وبذلك يكون عائد صاحب المطحنة من عملية طحن الطن الواحد ١٠ دولارات مضافا اليه نسبة ٢٠ في المئة نخالة وشوائب تنقية وطحن. ويبلغ متوسط سعر بيع طن النخالة والفضلات "مطروح ساحة المعمل" ١٣٥ دولارا "متوسط سنوي عام"، ويزيد السعر عن ذلك بنسبة الربع في الصيف وفي الخريف، وينقص بالنسبة نفسها في الشتاء والربيع لعوامل تتعلق بموسمية الطلب وعرض البدائل العلفية.

تنفرد مطاحن الحبوب في العراق منذ عام ١٩٩٠ بميزات عدة، لا تتمتع بها صناعة عراقية اخرى، وتتمثل هذه الميزات في:

١. ان انتاجها مضمون البيع والتسويق، فهي لا تعرف أزمة سوق أو تأرجح مبيعات أو نوبات كساد موسمية أم غير موسمية كما في صناعات اخرى، بل كل ما ينتج يباع مدار السنة.

٢. ان مشتري انتاجها شخص واحد هو الدولة، ومن ثم فإن المطحنة في منأى عن مشاكل ومشاغل تعدد أطراف الشراء.

٣. ان إمدادها بالمواد الأولية وهو القمح أمر مضمون ويتصف بالاستقرار والديمومة، فهي في منأى عن اضطراب عمليات التجهيز، واحتمالات تلكؤ المجهزين أو تأرجح أسعار المدخلات.

٤. ان الشركة العامة لتصنيع الحبوب "الحكومية" المشرفة على هذه المطاحن تمدها بقطع غيار مستوردة بأسعار صرف أجنبي تفضيلية مدعومة.

٥. ان باب الدخول الى هذه الصناعة موصد، اذ لا يسمح لمطحنة أو مطاحن جديدة بالدخول الى هذه الصناعة ومنافستها، بل هي حكر على المطاحن الموجودة فيها وعددها ١٧٥ مطحنة قطاع خاص مع خمسة مطاحن حكومية. وهذه ميزة مهمة جدا وذات أثر اقتصادي كبير.

٦. صغر مبلغ رأس المال التشغيلي في هذه الصناعة، ففي ظل نظام البطاقة التموينية وهي ميزة مهمة ايضا، لا يشكل مبلغ رأس المال التشغيلي أكثر من واحد في المئة من رأس المال المستثمر في المشروع ذلك ان المطحنة لا تحتاج الى توظيف مبالغ في شراء القمح، فصغر حاجة المشروع "أي مشروع كان" الى رأس المال التشغيلي ميزة مهمة، ولنا ان نتصور كبر مبلغ رأس المال التشغيلي في هذه المطاحن، فيما لو اعتمدت المطحنة على نفسها في توفير الحنطة شراءا. فالعراق يعتمد على الاستيراد بنسبة ١٠ الى ١٥ في المئة تقريبا من احتياجاته السنوية للقمح، فالمبلغ اللازم توظيفه عند ذاك يكون كبيرا بسبب طول الوقت الذي تستغرقه عملية فتح الاعتماد ووصول الحنطة. ان مطحنة بطاقة طحن فعلية مقدارها ١٠٠ طن حب يوميا، ستحتاج في الأحوال الاعتيادية "في غير النظام الحالي" الى رأسمال تشغيلي ربما بحوالي ١,٥ مليون دولار، يوظف معظمه في توريد الحنطة من الخارج واحتياجات الخزن الاحتياطي.

٧. زيادة عدد الأسر العراقية التي تعتمد على المخابز والأفران التجارية في الحصول على احتياجاتها من الخبز والصمون جاهزا، مع تحسن المداخيل النقدية للأسرة العراقية وازدياد معدلات انخراط المرأة في العمل خارج المنزل، في الوظائف العامة وفي الشركات، وتشكل هذه الأسر الآن نسبة ٣٠ في المئة من مجموع أسر العراق. وعلى مستوى محافظة بغداد تبلغ النسبة ٤٠ في المئة "دراسة منظمة الغذاء العالمية"، وعليه فإن الأسر لا تستعمل حصتها من طحين البطاقة التموينية، كما كانت تعمل أيام الحصار، بل تبيعه بسعر بخس متوسطه ٠,٠٨ دولار للكيلو غرام، ويساوي ٨٠ دولار للطن. ويقوم عدد من أصحاب المطاحن بشراء هذا الطحين بسعر ٠,١ دولار للكيلو غرام أي ١٠٠ دولار للطن. ثم يجهزه مرة اخرى وفق صيغة العقد المبرم بينه وبين وزارة التجارة، على انه قد أنتج في مقابل الحنطة الحب التي استلمها من الوزارة. وبهذا تكون المعادلة بينه وبين الوزارة "قدر تعلق الأمر بهذه العملية" أن الوزارة تعطي ١,٢ طن حنطة مضافا اليها ١٢ دولارا، في مقابل استلامها طنا واحدا من الطحين.

ان مجموع قيمة ما تعطيه الوزارة هو ١٧٨ دولارا، في حين ما يعطيه صاحب المطحنة اليها يكون بكلفة ١٠٠ دولار. فالربح الصافي في هذه العملية التبادلية هو ٧٨ دولارا للطن الواحد من الطحين المسترجع. اما الحنطة التي يستلمها المصنع في مقابل هذه الكميات من الطحين المستبدل، فإن صاحب المطحنة يطحنها لحسابه ولانتاج الطحين الأبيض "تمرة صفر" فيبيعه في الأسواق المحلية بسعر جملة "٠,٢٥-٠,٣٠" دولار للكيلو أو ما يعادل ٢٥٠-٣٠٠ دولار للطن الواحد، أو يبيع الحنطة كما استلمها من الوزارة بسعر ٢٠٠ دولار للطن "تخمينا". وهذا مصدر آخر من مصادر الربح لمطاحن القطاع الخاص التي تمارس هذه العملية في ظل البطاقة التموينية، ولو كان ذلك محظورا رسميا.

وتشير دراسة أعدها برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للإحصاء في بغداد، الى ان الأسر العراقية التي اعتمدت على الشراء لتأمين الصمون والخبز عام ٢٠٠٥ بلغت نسبتها ٣٠ في المئة من مجموع عدد أسر العراق، فاذا علمنا ان كمية طحين البطاقة للعراق لعام ٢٠٠٦ حوالي ٣,٧ مليون طن طحين، فإن نسبة ٣٠ في المئة تكون ١,١ مليون طن "تقريبا" هي الكمية السنوية التقديرية من طحين البطاقة التي تستغني عنها الأسر العراقية "بالبيع أو غيره"، وتستعيض عنها بالاعتماد على الشراء المباشر للخبز والصمون من الأفران والمخابز التجارية.

أن كمية الطحين التي تعود الى المطاحن مرة اخرى ليعاد ضخها لا يعرف مقدارها، وربما يعود الكيس نفسه الى المطحنة لأكثر من مرة. وهذا هو تعليل انتشار ظاهرة الطحين المتعفن والفاسد الذي بات يستلمه بعض المواطنين في الآونة الأخيرة.

ان التمتع بالمزايا السبع المذكورة منوط باستمرار العمل بنظام البطاقة التموينية الحالية، ويدرك أصحاب المطاحن ذلك تماما. وهذا ما يفسر مخاوفهم من إلغاء النظام المذكور.

ان السياسة الاقتصادية الجديدة في العراق تتحول الآن من اعتماد ستراتيجية الأسعار المدعومة الى ستراتيجية المداخيل المدعومة. وبموجب ستراتيجية الجديدة، يفترض ان تحول المبالغ التي تنفقها الدولة على شراء مواد البطاقة التموينية الحالية والمقدرة بحوالي ٢,٧ بليون دولار سنويا، الى مدخلات نقدية تدفعها الدولة الى الأسر الأشد فقرا والأدنى دخلا، فينتهي بذلك نظام البطاقة التموينية، فتؤمن الأسر العراقية على مستوياتها المختلفة احتياجاتها من المواد المعنية بالشراء المباشر، فالستراتيجية الجديدة أكثر إنصافا وعدلا وتوازنا اجتماعيا، واكثر التصاقا بالتنمية المستدامة، شرط إكمال إلغاء دعم الأسعار والتحول الى دعم حقيقي للمداخيل مع إجراءات اخرى مكملة تدعم التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

نصف الشعب العراقي يعيش بدولار واحد يوميا

ويشار الى ان ما يزيد على نصف الشعب العراقي أو ١٥,٧ مليون نسمة يعيشون بدولار واحد يوميا، منهم أكثر من أربعة ملايين نسمة يعيشون بنصف دولار للفرد، وهم يعيشون في فقر مدقع على رغم تسلمهم مواد البطاقة التموينية، فلو رفع العمل بالبطاقة التموينية من دون برنامج تعويض فاعل فستكون هناك كارثة كبرى.

ان أصحاب العمارات الممتدة على طول شارع الجمهورية والسعدون والنضال وعرصات الهندية والجادرية، وأضعاف أضعافهم من أصحاب العقارات ومئات آلاف التجار والمستوردين والمصدرين وأصحاب المصانع والعائلات ذات الأسماء اللامعة في عالم الأعمال، وكذلك أعضاء البرلمان السابقين والحاليين والوزراء وموظفي الدرجات الخاصة والصيادلة والأطباء والمقاولين، هؤلاء كلهم وأمثالهم ومنهم أصحاب معامل الطحين أنفسهم، يستلمون الطحين ومواد البطاقة التموينية الاخرى مجانا، فالأموال المنفقة على المواد التي تستلمها هذه الفئات فرص ضائعة بل مسلوبة من الفقراء في مجال الصحة والتعليم والنقل والسكن والغذاء وغيرها. ان أصحاب المطاحن يعلمون ماذا يعني التخلي عن نظام البطاقة التموينية واتباع ستراتيجية التحول من الأسعار المدعومة الى المداخيل المدعومة، ليس أصحاب المطاحن فقط، وانما الملاك الحكومي الواسع المشرف على تطبيق هذا النظام ايضا.

وأول ما ستجد المطاحن نفسها فيه هو فقدان الامتيازات المذكورة، فضلا عن وضعها وجها لوجه أمام منافسة بعضها لبعض ومواجهة المنافسة الخارجية، حيث يجتاح الطحين التركي أسواق العراق اجتياحا متعاظما. أضف الى ذلك التخلف التكنولوجي، اذ ان نحو ١٠٠ مطحنة من مجموع مطاحن القطاع الخاص متقادمة العهد، يعود زمن تأسيسها الى السبعينات وما قبلها، فيما هناك ٦٠ مطحنة من تصنيع عراقي، فيما الوضع التكنولوجي لحوالي ٩٠ في المئة من هذه المطاحن متخلف، ومن الخصائص الاخرى انخفاض معدلات الانتاجية وكثرة التوقف والأعطال.

ان أصحاب هذه المطاحن لا يريدون حلول ذلك اليوم الذي ينتهي العمل فيه بالصيغ الجارية الآن. والمفارقة الكبرى هي ان وزارة التجارة والشركة العامة لتصنيع الحبوب تنشئ ١١ مطحنة في أنحاء العراق بطاقة طحن حبوب سنوية مقدارها ٦٦٠ ألف طن سنويا من مناشئ اوربية "ايطالية وغيرها"، وهي تعلم علم اليقين:

١. أن الدولة في المرحلة الجديدة ومنذ مجيئها اختطت لنفسها التخلي "عاجلا أم اجلا" عن دور المنتج، والانتقال الى دور المساند، ومن ثم سيأتي اليوم الذي تعرض فيه هذه المطاحن للبيع أو التأجير أو أي صيغة من صيغ التخصيص.

٢. ان الدولة وضعت لنفسها خططا وباشرت في الانتقال من سياسة الأسعار المدعومة الى سياسة المداخيل المدعومة، وسيشتد هذا الاتجاه بعد عام ٢٠٠٧.

٣. سبق للدولة ان خاضت تجربة امتلاك معامل طحين ثم تخلت عن عدد منها وباعتها الى القطاع الخاص أثناء الحكم السابق، بل ان التجربة الأخيرة فشلت وتسير الآن على عكازات تدعمها الدولة، وهما معمل طحين التاجي ومعمل طحين الدورة، اذ لا يستعمل أصحاب المخابز وأفران القطاع طحينهما الأبيض، ما اضطر الدولة الى تحويل انتاجهما الى طحين البطاقة التموينية.

٤. قرر العراق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، ما يعني عدم امكان فرض حماية لهذه المطاحن مستقبلا، بل يتدفق اليوم الطحين التركي والاماراتي المفضلين لدى المستهلكين واصحاب المخابز، وبأسعار تنافس أسعار الطحين الأبيض المنتج في معملي التاجي والدورة والطحين المستورد، كما انه معفى من ضريبة الاستيراد.

٥. ان الطاقة التصميمية للمطاحن العاملة الآن سواء الحكومية والأهلية وهي ١٨٠ مطحنة، تبلغ ٢٥,٥ ألف طن حبوب، في حين ان الحاجة المستهدفة للبطاقة هي "١٥,٥" الف طن، بمعنى وجود فائض في الانتاج يزيد على الحاجة ويصل ١٠ آلاف طن يوميا.

٦. هناك حوالي ٨٠ طلب تأسيس مطاحن قطاع خاص الآن يمكن ان تعوض عن المعامل المقترحة.

لا نعرف قيمة المبالغ المنوي استثمارها في المطاحن الحكومية الـ ١١، فالدوائر الحكومية هي اليوم مثلما كانت سابقا تتستر على المعلومات ولا تفصح عنها بذريعة وتبرير المصلحة العامة!، لكن الم يكن من الأفضل توجيه هذه المبالغ الى قطاع الكهرباء أو التعليم أو الصحة المتردية في المناطق البائسة من العراق؟. قد يقال ان هذه المعامل جرى التعاقد معها منذ العهد السابق، ولكن اذا وجدت القناعة يمكن بأكثر من طريقة العزوف عن الاستمرار في تنفيذ البرنامج المذكور. فهل من يقرأ؟!.

ينبغي إتخاذ تدابير وقائية لمنع التلاميذ من ترك مقاعدهم الدراسية هذا العام

سعد حسين

تشير المعلومات التي سبق لوسائل الاعلام ان نشرتها بأن عدد التلاميذ المتسربين من المدارس خلال السنة الدراسية الماضية قد بلغ "٦٠٠" الف تلميذ وتلميذة ولأسباب مختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ثم اضيفت اليها الأمنية.

وفي الواقع فأن هذا العدد الكبير من المتسربين يثير القلق وينذر بتراجع خطير للمستويات العلمية والثقافية للأجيال القادمة وأن آثاره الخطيرة ستتفاقم في حال استمرار التسرب من المدارس هذا العام وتزايد عدد الطلبة التاركين لمقاعدهم الدراسية.

لم تتخذ الدولة ولا منظمات المجتمع المدني ولا حتى وسائل الاعلام أية اجراءات من شأنها حث أولياء امور الطلبة لالزام أبنائهم للالتحاق بالدراسة ولم يشهد الشارع العراقي خاصة في المناطق والأحياء الفقيرة حملات توعية باهمية مواصلة الصغار لدراستهم الابتدائية والثانوية في الوقت الذي ينبغي على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان تعكف على القيام بزيارات ميدانية واعداد دراسات احصائية دقيقة وجمع المعلومات حول الاسباب الحقيقية لترك الطلبة مدارسهم وتفضيل اللعب في الشارع أو العمل المهني للأطفال الذي لا يعود مردوده بنفع لأجيالنا بل بالضرر الفادح. لقد اصبحنا اليوم نشاهد اطفالا يعملون في ورشات التصليح جنبا الى جنب مع الرجال وآخرين منهم يعملون في وسائط النقل او في قطاع البناء في حين ان مجاميع من الأطفال وقعت في فخاخ العصابات لتعليمها صنوف السرقة والخطف والاعتداء او تشغيلهم كمتسولين في الأسواق وكراجات النقل والطرقات.

المسؤولية الرئيسة تقع ايضا على وزارة التربية التي لم تتخذ تدابير بشأن العدد الهائل من الطلبة الذين تسربوا من مدارسهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة وفيما اذا كان بالامكان اعادتهم الى المقاعد الدراسية وبالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني التي يزخر العراق بكثرتها ولكن يبقى نشاطها محدودا جدا وأغلبها يفضل العمل في مجالات حقوق الانسان في حين ان الاطفال ينبغي ان ينالوا القسط الأكبر من الاهتمام والرعاية كما يستوجب على وزارة المجتمع المدني ان تشجع على زيادة عدد المنظمات غير الحكومية او توجيهها للعمل في مجال الطفولة والأطفال وان تكون طرفا فاعلا في حث الاسر العراقية على ضرورة السماح لأبنائها بإكمال دراستهم في الأقل الابتدائية والمتوسطة اذا تعذر اقناع بعض الأسر بوجوب استمرار ابنائهم على الدراسة.

يجب ان تكون العملية التربوية للأجيال متكاملة والمسؤولية موزعة بين عدة اطراف تأتي في مقدمتها الأسرة، المجتمع، الدولة، ثم التشكيلات الفاعلة في المجتمع كالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التربوية والاجتماعية.

ولا يخفى على احد بأن العراق سبق ان نال جائزة من اليونيسكو على إثر اكمال حملة محو الأمية في منتصف السبعينات من القرن الماضي كما اثمر قرار الزامية التعليم الابتدائي تحميل اولياء الامور والآباء مسؤولية منع اولادهم من الالتحاق بالمدارس، عليه وبسبب الظروف الراهنة ينبغي تفعيل هذا القانون واتخاذ اجراءات اخرى تكميلية تستهدف وقف عملية تسرب الطلبة من المدارس وربما حتى الجامعات ودراسة امكانية ملاحقة التلاميذ الذين تركوا مقاعدهم الدراسية ومعالجة اسبابها.

لا ينبغي الوقوف عند هذا الحد، بل على وزارة التربية وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي ان تبحث بجدية واهتمام بالغين مسألة رفع مستوى التعليم الجامعي الذي سينعكس بالتأكيد على مستوى تدريس الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية حيث يشتكي الطلبة وأهاليهم من تدني المستوى العلمي للملاكات التعليمية وهذه ظاهرة سلبية اخرى يتوجب الالتفات لها. كما ان للهيئات التفتيشية التي تزور المدارس دورا فاعل في مراقبة سير الدراسة والاستماع الى مشاكل الهيئات التدريسية والطلبة أنفسهم على حد سواء، إذ كثيرا ما يكون المعلم هو السبب في هروب الطلبة من المدرسة.

نأمل خلال العام الدراسي الحالي ان تزيد وزارة التربية من زيارة المفتشين الى المدارس والاهتمام بما يقدمونه من تقارير خاصة تلك المتعلقة بهبوط المستوى العلمي للملاكات التدريسية.